مناطق المواجهات المسلحة الأكثر فقراً

أحداث ٢٠١١م خلفت وضعاً اقتصادياً معقداً وارتفاعاً جنونياً للاسعار

توقف معظم المشاريع الحكومية وغير الحكومية والصناعات الصغيرة وتسريح آلاف العمال

■ ،،تقرير/ عبدالله الخولاني

كشف الصندوق الاجتماعي للتنمية عن تفاقم حدّة الاحتياجات التنموية في اليمن وحاجة ذلك إلى التمويل العاجل للتخفيف من وطأة تأثيرات أحداث عام ٢٠١١م على حياة سكان الريف والحضر الذين انقطعت عنهم واستمر تأثيرها حتى الآن،

وأكدت الدراسة الوصفية التي نفذها الصندوق الاجتماعي أن الأحداث التي شهدتها اليمن خلال العام ٢٠١١م رافقها سلوك وأساليب اجتماعية واقتصادية مختلفة بغية الوصول إلى تلك الخدمات كما زاد من حدة الوضع توقف معظم المشاريع التنموية الحكومية وغير الحكومية، وكذا توقف المصانع الصغيرة والورش وتسريح الكثير من العمالة.

تدهور

وخلصت الدراسة إلى تدهور الوضع الاقتصادي، والنشاط السياحي، وارتفاع الأسعار، وشح الوقود، وندرت بعض السلع والخدمات وضعف توفرها في الأسواق المحلية.. مما أدى إلى تزايد ظاهرة الاحتكار، حيث ساهم في وجودها صعوبة وصول تلك السلع والخدمات

بسبب غلاء النقل وزيادة كلفة وصعوبة المواصلات وقطع الطرقات الناتج عن التدهور الأمني، بالإضافة إلى ضعف القوة الشرائية خلال الأحداث التي رافقها تدهور كبير في الأجور وفرص العمل والدخل.

وطبقا للصندوق الاجتماعي فقد ظهرت حالات استنزاف للأصول الإنتاجية للأسر الفقيرة في كثير من مناطق الاستهداف، مما اضطر الناس إلى بيع المقتنيات مثل الذهب والسلاح والأشياء الثمينة بهدف توفير متطلبات المعيشة الضرورية والأساسية كما ظهر انعدام فرص الادخار في معظم مناطق الدراسة، بالإضافة إلى تغير أوجه الإنفاق بحيث اتجه الإنفاق للاحتياجات الضرورية جداً وخاصة توفير الغذاء، وانخفض الإنفاق على الصحة والتعليم وغيرها من متطلبات وأساسيات الحياة. كما أتى الناس على جوانب إنفاق جديدة لم تكن موجودة في السابق كالإنفاق على مواد الإضاءة البديلة، وزاد إنفاقهم على مادة الغاز المنزلي ومياه الشرب (وخاصة في المدن الرئيسية) وعلى كلفة البحث عن مسكن وتكاليف انتقال بعض الأسر - خصوصاً في مناطق التوتر.

اعباء

كما لاحظت الدراسة زيادة الأعباء على المرأة الريفية، حيث اضطرت النساء إلى العمل في المزارع بأجور زهيدة، بالإضافة إلى بيع حليهن للمساعدة في مواجهة متطلبات المعيشة يضاف إلى ذلك أعباء توفير الحطب للوقود بدلاً عن الغاز الذي لم يعد متوفراً، وأعباء جلب المياه نتيجة ارتفاع أسعارها وندرتها.

كما أثر الوضع سلباً على إرسال الأبناء إلى المدارس والالتحاق بالتعليم، وتدني نسبة الوصول والاستفادة من الخدمات الطبية والتعليمية (وخاصة في الأرياف) بسبب غلاء تكاليف الانتقال، وارتفاع أسعار المواصلات.

وبحسب الصندوق فقد برزت - بوضوح كبير - قضية الهجرة العكسية من الحضر إلى الريف في معظم المناطق نتيجة لفقدان الناس لفرص عملهم ومصادر رزقهم في الحضر مما أدى إلى زيادة البطالة وزيادة الضغط على الموارد في المناطق الريفية بالرغم من شحتها، وكذا انقطاع التحويلات المالية كأحد الموارد المالية التي كانت تأتي من المدينة إلى الريف نظراً لانتهاء الأعمال في الحضر، الأمر الذي زاد من تفاقم مشكلة الفقر في الريف.

الزراعة تتضرر

وفي ما يتعلق بالإنتاج الزراعي (وخاصة المعتمد على الري) أكدت الدراسة ، تأثراً كبيراً للقطاع الزراعي نتيجة ندرة وغلاء الديزل والمشتقات النفطية في كثير من مناطق الاستهداف، كما تأثرت الإنتاجية بارتفاع أسعار المدخلات الزراعية وأجور النقل للمنتجات الزراعية، بالإضافة إلى قطع الطرقات التي أثرت على تسويق المنتجات الزراعية، وبالتالي على تواجدها في أسواق المدن الرئيسة.

وأشارت إلى أن ارتفاعَ أسعار المشتقات النفطية رافقه ضعفٌ كبيرٌ في القدرة على تقديم الخدمات الصحية بالشكل المطلوب في الحضر والريف، وضعف قدرتها على مواجهة الأمراض السارية والمنتشرة. أما التضرر المباشر للمباني الخدمية، فقد كان ملاحظاً في مناطق التماس والتوتر المباشر مثل المدارس والمراكز الصحية والمباني الحكومية، التي تحول بعضها إلى ثكنات عسكرية

,وبالمقابل، برزتْ بعضُ الظواهر الإيجابية مثل زيادة التكافل الاجتماعي في بعض مناطق الاستهداف، وزيادة نشاط بعض منظمات المجتمع المدني في التعاون مع المتأثرين بالأحداث..

اغتراب غير شرعي

واضافت أنَّ الأحداثَ رافقتها في بعض المناطق ظواهرُ سلبية تمثلت في زيادة ظاهرة الاغتراب غير الشرعية (التهريب)، وظاهرة حمل السلاح في المدن الرئيسية بشكل كبير، وكثرة السرقات، وقطع الطرقات، وزيادة ظاهرة التسولِ من مختلف الأعمار (رجالاً ونساء وأطفالاً).. بالإضافة إلى الإشكاليات البيئية التي تركزت في الحضر بسبب التلوث، وتراكم القمامة، وفيضان المجاري (وخاصة البيارات)، الأمر الذي تسبب في انتشار الكثير من الأمراض، وهو ما دفع المجتمعات المحلية إلى اتباع تدابيرَ وأساليب اجتماعية واقتصاديةٍ بديلةٍ لتدبير سُبُل المعيشة، وتوفير متطلبات البقاءِ... تمثلت في تقليص الإنفاق، وخاصة على الكماليات، بل وعلى كثير من المكونات الغذائية.. بالإضافة إلى استخدام المدخرات لتوفير النقد واقتراض الناس من بعضهم البعض وبيع المقتنيات وبيع الأصول من أرضٍ وثروة حيوانية وغيرها في بعض المناطق الريفية ,وقد كان واضحاً في معظم مناطق العينة تغيير النمط الغذائي الذي كان سائداً قبل الأحداث،

الجدير بالذكر أن الصندوق الاجتماعي هدف من تنفيذه لتلك الدراسة النوعية إلى التعرف على نتائج تأثر المجتمعات المستهدفة من مشاريعه بأحداث عام ٢٠١١م وصور مواجهتهم لنتائج تلك الأحداث وتبعات كل ذلك على أنشطة الصندوق وجهود التنمية. وقد بلغ إجمالي عدد المناطق التي تم دراستها ٤٧ منطقة ريفية وحضرية، موزعة على ٤٧ مديرية ضمن ٢٠ محافظة. وتم جمع البيانات النوعية باستخدام مجموعة من الأدوات التشاركية من واقع الزيارات الميدانية التي قامت بها فرق الصندوق الميدانية إلى المناطق المبحوثة.

محلي الجوف يدعو إلى الاستثمار في المحافظة

■ ،، الجوف/سبأ

ناقش المجلس المحلي بمحافظة الجوف في اجتماعه برئاسة أمين عام المجلس المحلي بالمحافظة علي محمد حُميد، قضايا الاستثمار في مجالات الزراعة والتجارة والخدمات الصحية والتعليمية والسياحية بالمحافظة.

واستعرض الاجتماع المقومات الأساسية التي تمتاز بها المحافظة والتي تساعد على نجاح المشاريع الاستثمارية وإمكانية إقامة وإنشاء المصانع المختلفة.

وتم التأكيد على أهمية الاستفادة من المواقع السياحية والمعالم الأثرية التي تعرف بها المحافظة في عملية تطوير وتنمية قطاع السياحة في الجوف.

وشدد الاجتماع على ضرورة إجراء الدراسات لبعض المشاريع الاستثمارية في المحافظة، وبما يسهم في تعزيز جهود التنمية والنهوض بالقطاعات الحيوية الواعدة فيها وتحسين الخدمات الأساسية لأبناء محافظة الجوف.

بيع أذون خزانة بـ(٧١,٧٤٣) مليار ريال

■ ،، صنعاء/سبأ

تم بمقر البنك المركزي أمس تحليل عروض شراء أذون الخزانة التنافسية للمزاد رقم (٧٥٣) للآجال (٩١) يوماً، و(١٨٢) يوماً، و(٣٦٤) يوماً، بقيمة إجمالية بلغت (٧١) ملياراً و(٧٤٣) مليون ريال.

وأوضح بيان صادر عن البنك أن متوسط معدل الفائدة للآجال الثلاثة بلغ (٢٢,٢٣٪)، (٢٢,٢٣٪)، و(٢٢,٢٣٪) وحسب البيان فإنه سيتم فتح مظاريف الطلبات غير التنافسية السبت القادم.

انخفاض المطالبات على القطاع غير الحكومي إلى ٥٧٢ مليار ريال

■ ،،خاص / الثورة

انخفضت المطالبات على القطاع غير الحكومي في شهر يونيو ٢٠١٢م إلى ٥٧٢,١ مليار ريال مقابل ٦٦٠,١ مليار ريال مايو ٢٠١٢م .

وأوضحت نشرة التطورات المصرفية الصادرة عن البنك المركزي اليمني أن المطالبات على القطاع غير الحكومي انخفضت بنحو ٨٧,٩ مليار ريال وبنسبة ١٣,٣٪ .

الجدير بالذكر أن المطالبات على القطاع غير الحكومي كانت في مايو ٢٠١١م نحو ٥٤٤ مليار ريال ، وهو ما يعني زيادتها خلال الفترة المقابلة من العام الجاري ٢٠١٢م بنحو ١١٦ مليار ريال .

تمويل (١٠٢) مشروع صغير بعدن

■ ،، عدن/سبأ

موّل فرع صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة بعدن خلال الأشهر الماضية من العام الجاري (١٠٢) مشروع صغير مدر للدخل بتكلفة إقراض بلغت (٧٤) مليوناً و(٣٧٠) ألف ريال.

وأوضح مدير فرع الصندوق بعدن عدنان علي محمد حفيظ لـ (سبأ)، أن تلك المشاريع وفرت (٥١٠) فرص عمل للعمالة اليمنية توزعت في مجالات الأنشطة الاقتصادية والمهن الحرفية والخدماتية منها بيع الحلويات والبهارات والعطور والملابس ومعاصر السمسم وفتح مقاهي الإنترنت وصيانة الكمبيوتر لفئات الشباب الجامعي.

وأشار إلى أهمية تنفيذ مثل هذه المشاريع التي ستساعد في تنمية مداركهم الذهنية والعلمية والعملية وتمكنهم مستقبلاً من التوسع في فتح مشاريع قابلة لاستيعاب فرص العمالة في إطار حلقة العمل المهنية والتأهيلية وصقل المواهب.

أقر الإيرادات الزكوية لشهر رمضان المبارك:

محلي الضالع يتخذ إجراءات لرفع مستوى تحصيل الإيرادات

■ الضالع/سبأ

أقرت الهيئة الإدارية للمجلس المحلي بمحافظة الضالع خلال اجتماعها أمس برئاسة المحافظ علي قاسم طالب التقرير المقدم من الإدارة العامة للواجبات الزكوية والمتضمن مستوى تحصيل الإيرادات الزكوية خلال شهر رمضان المبارك.

وبيّن التقرير أن الإيرادات الزكوية المحصلة خلال شهر رمضان من مختلف المديريات بلغت ٣٠ مليون ريال.

كما ناقش الاجتماع تقرير الموارد المالية والمتضمن مستوى التحصيل والتوريد لجميع الأوعية الإيرادية خلال شهر يوليو الماضي واتخذ إزاءه الإجراءات اللازمة لرفع عملية التحصيل والتوريد والرقابة والإشراف.

وتطرقت الهيئة الإدارية خلال اجتماعها إلى عدد من القضايا والمواضيع المتصلة بالشأن المحلي وتحريك العمل في المشاريع المعتمدة في البرنامج الاستثماري لهذا العام.

في الاجتماع شدد المحافظ طالب على ضرورة الانضباط الوظيفي في مختلف الفروع والمكاتب الإدارية والخدمية العاملة في إطار المحافظة واتخاذ الإجراءات القانونية حيال المخالفين والمتأخرين عن الدوام الرسمي.

حضر الاجتماع أمين عام المجلس المحلي بالمحافظة محمد غالب العتابي.

إلى ذلك قام المحافظ طالب بزيارة تفقدية للاطلاع على سير العمل في عدد من المكاتب الحكومية بالمجمع الحكومي بعاصمة المحافظة.

واستمع المحافظ إلى شرح مفصل من قبل القائمين على هذه المكاتب حول مستوى الأداء والانضباط الوظيفي ونسبة الحضور والغياب والمهام والإجازات، بالإضافة إلى الدور الذي تقوم به هذه المكاتب في خدمة الشأن المحلي وتنفيذ مهامها والاختصاصات المناطة بها.

لقاء لتطوير إنتاج العسل بحضرموت

■ ،، سيئون/سبأ

نظمت جمعية حضرموت التعاونية للنحالين لقاءً موسعاً بمشاركة النحالين من مختلف مناطق مديرية تريم بالمحافظة.

وهدف اللقاء إلى تبادل الخبرات بين النحالين والاستفادة من التجارب الناجحة في مجال العسل وتربية النحل، وبما يسهم في تطوير هذا المجال وتنميته باعتباره من المجالات الهامة التي يُعول عليها الكثير من الأسر الريفية في حضرموت كمصدر رئيسي للدخل والمعيشة.

وركز اللقاء، الذي يأتي في إطار أنشطة الجمعية تزامناً مع فعاليات عيد الفطر المبارك، على توسيع معارف النحالين والعاملين في صناعة مستلزمات تربية النحل وتوحيد المسميات والمقاسات بما يتوافق مع سلالة النحل اليمني وتعميمها بما يحقق الفائدة للجميع في تحسين المستوى المعيشي للنحالين وتحسين جودة العسل.

كما تناول اللقاء بحضور رئيس جمعية حضرموت للنحالين صالح سالم باضاوي، مواضيع ومعلومات علمية حول صناعة العسل وتربية النحل بالطرق الحديثة التي تساعد على تحقيق إنتاجية عالية من العسل وبمواصفات جيدة تمكنه من المنافسة في السوق المحلية والخارجية واستمراره في المحافظة على شهرته التي عرف بها في جميع أنحاء العالم.

وتنتج اليمن أنواعاً عديدة من العسل أشهرها : عسل السدر، عسل السمر، عسل سلام، عسل المراعي، عسل الجبلي، عسل الصال، عسل العمق، عسل الكلخ، عسل العسق، عسل الفتد، عسل الحبضة، عسل الضهية وغيرها.

ويمتاز العسل اليمني بخصائص فريدة، إذ يمكن استخدامه كعلاج للعديد من الأمراض التي تصيب الإنسان.

الخبير الاقتصادي عبد المجيد البطلي لـ «الثورة»:

دور الموازنة العامة في دعم النمو الاقتصادي شهد تراجعا خلال الأعوام الماضية وصل ذروته عام 2011م

■ ،،تقرير /أحمد الطيار

كشف الخبير الاقتصادي عبد المجيد البطلي خبير التخطيط والسياسات التنموية بوحدة السياسات في وزارة التخطيط والتعاون الدولي أن النفقات الاستثمارية في الموازنة العامة للدولة وجهت أوضاعاً حرجة خلال عام ٢٠١١م حيث وصل الحد إلى تجميد معظم مشاريع البرنامج الاستثماري العام للدولة الأمر الذي أثر تأثيراً سلبياً عميقاً على وضع التنمية والتخفيف من الفقر.

وبين البطلي في دراسة حديثة خص نسخة منها لـ"الثورة" أن النفقات الرأسمالية والاستثمارية وصلت ذروتها إلى ١,٦ مليار دولار عام ٢٠٠٧م وبما يمثل ١٧,٧٪ من النفقات العامة، إلا أنها استمرت في الانخفاض التدريجي سنة بعد أخرى حيث تراجعت إلى ١,٢ مليار دولار عام ٢٠١٠م وبما يمثل ١٢,٦٪ من إجمالي النفقات العامة، وتباعاً لذلك واجهت النفقات الاستثمارية أوضاعاً حرجة عام ٢٠١١م، حيث وصل الحد إلى تجميد معظم مشاريع البرنامج الاستثماري العام للدولة. الأمر الذي يؤثر تأثيراً سلبياً عميقاً على وضع التنمية والتخفيف من الفقر.

كاشفا عن وجود فجوة واضحة بين اتجاهات الإنفاق التنموي في الموازنة وبين استهدافات خطط واستراتيجيات التنمية الوطنية التي تسعى نحو زيادة المكون الاستثمار في الموازنة لتحقيق أهداف وغايات الخطة ، ففي عام ٢٠٠٨م، بلغ البرنامج الاستثماري ٢٠٢٪ من الموازنة الرأسمالية. وتعود الفجوة بين الموازنة السنوية والبرنامج الاستثماري لخطة التنمية إلى أن خطة التنمية تعد على أساس منهجية متفائلة وتعكس الاحتياجات، في حين تعد الموازنة على منهجية متحفظة ووفي ضوء الموارد المتوفرة وهذا يحتاج إلى تقريب التفاوت في توقع العائدات وتطوير الإطار المالي متوسط المدى.

وتعكس نسبة النفقات الرأسمالية والاستثمارية إلى الناتج المحلي الإجمالي مستوى الدور الإنمائي للموازنة العامة للدولة وباعتماد ذلك المعيار تشير البيانات إلى انخفاض نسبة الإنفاق الرأسمالي والاستثماري تدريجياً من ٦,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٦م إلى ٣,٨ %عام ٢٠١٠م. وهذا يدل على ضعف وتراجع دور الموازنة العامة في دعم النمو الاقتصادي.

ويقول الخبير البطلي :إن سياسات الإنفاق الاستثماري العام للموازنة اتسمت بجمودها وبالتالي تعارضها مع اتجاهات المتغيرات الكلية فخلال الفترة ٢٠٠٦م-٢٠١٠م تعرض الاقتصاد الوطني لصدمات عدة ومنها أزمة الغذاء العالمي ثم الأزمة المالية العالمية وتلهما كارثة السيول في محافظتي المهرة وحضرموت.

منوهاً بأن تلك الصدمات الكثير نجم عنها العديد من الآثار السلبية على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الكلية ومن أهمها ارتفاع مستويات البطالة والفقر وتفاقم ظاهرة انعدام الأمن الغذائي. ومع ذلك، لم تستجب السياسة المالية الانفاقية، واتخذت مساراً عكسياً وكأن الأمر لا يعنيها. ففي الوقت الذي عملت فيه معظم دول العالم على تقديم حزم الحوافز المالية للحد من آثار الأزمة المالية، فقد كان الوضع مختلفا في اليمن حيث استمر خفض الإنفاق الاستثماري في الموازنة مع أنه أفضل وسيلة لحفز النمو وحماية السكان من الانزلاق تحت خط الفقر.

وأضاف :لقد أفضى تشوه واختلال هيكل الإنفاق العام بسبب هيمنة الإنفاق الجاري الحتمي وضعف الاستدامة المالية إلى إخراج السياسة الانفاقية للموازنة عن مسار السيطرة، وعقد إمكانية الاستفادة منها كإحدى أدوات السياسة الاقتصادية الكلية الهادفة.

ويرى البطلي انه رغم أهمية النفقات الاستثمارية في توفير فرص العمل وتحسين الحياة المعيشة للمواطنين ومن ثم تعزيز دور الموازنة الاجتماعي والتنموي، إلا أنه يتم التعامل معها كمتغير تابع لوضع الإيرادات النفطية وموقف عجز الموازنة. وما يثير الدهشة أن العكس ليس بصحيح. أي أنه يتم تمويل عجز الموازنة بتخفيض الإنفاق الاستثماري العام في حين لا يتم زيادة الإنفاق الاستثماري في حالة الفائض.

ولا يقف الأمر عند محدودية المخصصات الاستثمارية، بل يتعداها إلى ضعف كفاءة ونوعية الاستثمارات المنفذة حيث يذهب معظم الإنفاق الاستثماري لجوانب غير إنتاجية مثل التركيز على إنشاء المباني وبتكاليف أكبر بكثير مما تستحق.

ويمضي بالقول :علاوة على ذلك، تفتقر النفقات الاستثمارية لوجود معايير دقيقة عند تخصيصها، فمشاريع البرنامج الاستثماري العام لا توزع بناءً على مؤشرات الحرمان الاجتماعي والفجوات التنموية بين المحافظات، ويؤكد ذلك، عدم وجود توزيع جغرافي لمشاريع البرنامج الاستثماري العام حتى الآن، واعتماده لجاهزية الدراسات والتصاميم الخاصة بالمشروع كأحد المعايير لإعطائه الأولوية في التمويل. فضلاً عن أن تخصيص تلك النفقات ينقصه الشفافية وعدم إخضاعها للنقاش والحوار المفتوح بين المعنيين. وهذا يظهر الحاجة لتبني إصلاحات جادة من أجل الوفاء بمبادئ اقتصاد السوق الاجتماعي وما يدعو إليه من عدالة في توزيع الموارد لتعزيز التنمية المتوازنة بين المناطق تفادياً لإشعال الصراع الاجتماعي.

وفي ظل محدودية موارد الدولة وقدرتها على التدخل، فإن من المهم التركيز على إكمال المشاريع المتعثرة وقيد التنفيذ خاصة في قطاعي التعليم والصحة من أجل رفع كفاءة استخدام رأس المال وتحسين الثقة في الحكومة. إضافة إلى العمل على وضع رؤية واضحة لأولويات المشاريع الاستثمارية قطاعياً وجغرافياً. وكذلك تشجيع القطاع الخاص على الدخول في مشاريع البنية التحتية عالية التكلفة.